

اطارها الصحيح من حيث طبيعتها ، الظروف المحيطة بها ، الفئات الاجتماعية التي قادتها ، الاهداف التي سعت الى تحقيقها ، وفي ضوء ذلك كله يدرس فشلها او نجاحها . الحركة الوطنية في الأردن كانت ذات أفق وطني ، وجدت في المدينة ليس لانها لم تستطع أن تمد لها جذوراً في الريف وانما لان الطبقة التي قادت هذه الحركة (شريحة المثقفين من الطبقة البرجوازية الصغيرة) **موطنها المدينة** ، وبذلك فان عملها مرتبط بالمدينة . وهي لم تعتمد على البرجوازيين ، وانما كانت هي الحركة التي أوجدتها البرجوازية . اما قضية العنف الثوري فهي غير واردة أصلاً لانها لا تدخل في برنامج الطبقة التي قادت هذه الحركة ، لذلك فلم يكن ثمة بديل عن التفكير بالانقلاب العسكري عن طريق الجيش ، لانه من خلال التجارب التي حدثت في العالم العربي والعالم الثالث ثبت ان هذا الاسلوب هو الذي تلجأ اليه الحركة الوطنية ذات الامق البرجوازي للوصول الى السلطة . ومن هنا فان محاكمة الحركة الوطنية في الاردن ينبغي أن تتم في اطار فهم هذه الحركة على انها حركة قادت البرجوازية الصغيرة وسعت الى تحقيق طموحاتها الوطنية بالاساليب التي تتماشى وتنسجم مع طبيعتها . وفي هذا الاطار غشلت الحركة الوطنية في الاردن عن تحقيق اهدافها ، ولسنا هنا في صدد دراسة هذه الحركة بيد ان العناوين التالية قد تكون صالحة لدراسة اسباب هذا الفشل : ● ان الطبيعة المتذبذبة للطبقة التي قادت الحركة الوطنية خلال الخمسينات والستينات ، جعلت هذه الحركة غير قادرة على الحسم ومترددة في الموقف من النظام بينما كان النظام على العكس من ذلك تماما حاسماً تجاهها . ● القوى السياسية التي كانت تقود الحركة الوطنية كانت امتدادات لقوى أخرى مركزها خارج الساحة الأردنية ، وكانت هذه القوى الاخيرة تخضع للعبة التوازنات والتسويات العربية (مؤتمرات القمة كمثال) مما جعل تأثيراتها تنعكس سلبياً على الحركة الوطنية الأردنية نفسها . ● ان دخول الولايات المتحدة في اواسط الخمسينات الى حلبة السياسة الأردنية* مع ظهور مبدأ ايزنهاور ، كان له دور كبير في تثبيت أقدام النظام ومدّه بالقوة التي واجه بها الحركة الوطنية وتصدى لها . كما ان المعونات الاقتصادية الأميركية ومشاريع التنمية ساعدت على خلق ازدهار اقتصادي مشوه ومكن النظام من توسيع قاعدته البيروقراطية في محاولة لتطويق البرجوازية وضمها الى صفوفه بل وجعلها في وجه من الوجوه جزءاً منه ومستفيدة من وجوده .

٤ - أغفل الحزب في برنامجه موقفه من الوحدة العربية ، والذي يدفعنا الى اظهار هذا الامر أن الأردن كيان لا يستطيع أن يقوم وحده وأن النضال من أجل ارتباطه بالامة العربية ضمن اطار وحدوي هو الكفيل فقط بإبطال الاسباب التي أوجدت من أجلها هذا الكيان . كما أغفل الحزب كذلك الموقف من الضفة الغربية ، وعلى الرغم من أنه اعتبر ان ضم الضفة الغربية تم بعد انتخابات زائفة في الضفتين في ١١ نيسان ١٩٥٠ الا انه لم يشر الى مصير العلاقات بين الضفتين راءها ومستقبلاً .

* يلاحظ هنا دور الولايات المتحدة في الحركة الانقلابية التي قادها النظام على تجربة الحكم الوطني في العام ١٩٥٧ . ومن المؤشرات الدالة على ذلك الدور انه قبل يوم واحد من تأليف وزارة ابراهيم هاشم التي عينت في ٢٤ نيسان ١٩٥٧ (استقالة حكومة النابلسي كانت في ١٠ نيسان ١٩٥٧ وفي الفترة ما بين الوزارتين شهد الأردن اضطرابات وأحداثاً سببها الانقلاب المضاد الذي قاده النظام) صرح جون فومستر دالس ، وزير الخارجية الأميركي « ان لنا ثقة كبيرة في الملك حسين لاننا نعتقد حقيقة انه يكافح من أجل الحفاظ على استقلال بلده في وجه صعوبات عظيمة ... وان لدينا الرغبة في دعم الملك حسين في هذا الشأن الى الحد الذي يفكر هو أننا قادرون على أن نكون مفيدين » . وفي ٢٩ نيسان ١٩٥٧ تقدم سمير الرفاعي ، وزير الخارجية الأردني ، بطلب مساعدة من ليستر مالوري ، السفير الأميركي في عمان ، وفي اليوم نفسه وافق مالوري على منحة قيمتها عشرة ملايين دولار اعترافاً « بالخطوات الشجاعة التي اتخذها جلالة الملك حسين وحكومة الأردن وشعبه للحفاظ على وحدة البلاد واستقلالها » (انظر : جروري ، المصدر السابق ، ص ١٤٤ ، ١٤٥) .